جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية
Naif Arab University For Security Sciences

دور سلاح الحدود في استراليا

اللواء . جون جونسون

الرياض

1409 هـ - 1989 م

دور سلاح الحدود في أستراليا

اللواء. جون جونسون(*)

لاعطاء فكرة واضحة عن دور شرطة الحدود في استراليا يجب البدء أولا بتقديم وصف جغرافي مبسط لاستراليا.

تقع أستراليا في جنوب شرق آسيا. ويحدها من الغرب المحيط الهادي، ومن الشرق المحيط الهندي ولذا تسمى استراليا أحيانا بالدولة الكبرى خصوصا ولأنها تشغل قارة كاملة.

وهناك أربع دول في العالم اكبر من مساحة استراليا هي الولايات المتحدة الأمريكية، وروسيا، والصين، وكندا وتقدر مساحة أستراليا بحوالي ثمانية ملايين كليومتر مربع، وبهذا الاتساع فهي اكبر من ضعف مساحة الهند والباكستان مجتمعتين وأكبر من مساحة أوروبا الغربية ويقدر عدد سكان تلك الدولة الكبرى بحوالي خمسة عشر مليون نسمة فقط.

ومثل المملكة العربية السعودية أغلب مساحة استراليا أرض صحراوية منبسطة وان كان ينقصنا حقول البترول.

ويرجع تاريخ أستراليا الحديثة الى عام ١٧٨٨م عندما بدأت هجرة الأوربيين اليها وان كانت حياة الاستراليين الأصليين ترجع الى حوالي ٣٨٠٠٠ سنة عندما سكنتها قبائل رحلت اليها من جنوب

(*) مدير الشرطة الفيدرالية في استراليا.

شرق آسيا، وقد كون هؤلاء القوم عاداتهم وتقاليدهم ومازالوا يحتفظون بها في عزلة عن بقية الجنسيات الأخرى.

وبدأ نزوح الأوربيين الى أستراليا بعد قيام الثورة الأمريكية عندما رفض الأمريكيون دخول المجرمين المدانين من قبل المحاكم البريطانية فاضطرت الحكومة البريطانية لارسالهم الى أستراليا بدلا من أمريكا، وقد وصل أول فوج من المحكوم عليهم البريطانيين الى شاطىء أستراليا الشرقي عام ١٧٨٨م وكان عددهم حوالي ١٠٠٠ شخص وبدأوا على الفور بانشاء مستعمرة بورت جاكسون التي تحولت اليوم الى مدينة سيدني التي تعتبر أكبر مدن جنوب شرق آسيا وتعداد سكانها حوالي ثلاثة ملايين نسمة، كما نزح الى أستراليا اعداد كبيرة من الأوروبيين وكونوا ست مناطق مستقلة عن الحكم البريطاني، وفي عام ١٩٠١م أعلنت استراليا استقلالها بضم هذه المناطق الست وتكوين الحكومة الفيدرالية الاسترالية وبدأت الحكومة الاسترالية بعد ذلك في تشجيع الهجرة لزيادة السكان بقصد الدفاع عن القارة من الدول الآسيوية خصوصا بعد اكتشاف الذهب بوفرة في أجزاء كبيرة مس أستراليا

وبعد الحرب العالمية الثانية استمرت الهجرة الى استراليا وتكونت جاليات ايطالية ويونانية ويوغوسلافية واسبانية وتركية ولبنانية بالاضافة الى البريطانيين وقد كون ذلك مجتمعا متعدد الجنسيات وخليطا من العادات والتقاليد والطباع وتمركزت هذه

الجنسيات في مناطق معينة من القارة واعتنقوا أديانا مختلفة وتحدثوا لغات مختلفة بالاضافة الى اللغة الرسمية للدولة وهي الانجليزية

نظام الحكم في أستراليا

يشبه نظام الحكم الاسترالي النظام البريطاني وتعتبر ملكة بريطانيا ملكة لأستراليا وينوب عنها في بلادنا الحاكم العام والذي يعتبر في الواقع رئيسا للدولة.

ويقوم المواطنون في أستراليا بانتخاب مجلس للشعب (برلمان) ويعين رئيس الحزب الذي يكسب الانتخابات رئيسا للوزراء، وعلى هذا الأساس يبقى الحاكم العام الذي تعينه الملكة رئيسا شكليا بينما يتولى رئيس الوزراء ادارة شئون الدولة

وتحكم استراليا عن طريق مستويين للحكم، أولا حكومة فيدرالية واحدة تحكم كافة المناطق الست السابقة الذكر، وتختص بشئون الدفاع والخارجية والتجارة والشئون الاجتماعية والهجرة، وثانيا حكومة الولاية وتختص بحكم كل منطقة وتنظيم شئون التعليم، الاسكان، الطرق، التعدين، الكهرباء، وغيرها ويرأس كل حكومة ولاية حاكم معين يمثل سلطة الملكة ورئيس للوزراء منتخب يمثل السلطة الفعلية في الولاية

التوزيع السكاني والثروات الطبيعية

تعد أستراليا مجتمعا حضريا حيث يعيش أكثر من نصف السكان في مدينتي سدني وملبورن، كما يعيش أقل من ١٥٪ من السكان خارج حدود المدن المعروفة وثروات استراليا زراعية في غالبها، فهناك تربية الأغنام التي يستخرج منها الصوف، وزراعة الحبوب مثل القمح، وتصدير اللحوم، وفي الآونة الأخيرة بدأت أستراليا في تصدير الفحم، والحديد، والذهب، كما بدأت مشروعات لزراعة الصحراء واستخراج المياه الجوفية، ولاصلاح أساليب الرعي، وتعتبر هذه النشاطات المصدر الرئيسي للثروة في استراليا.

أما عامة الشعب الاسترالي فيعمل في قطاع الخدمات والتي تشمل الأعمال الحكومية والاتصالات والنقل والصحة والتجارة إلخ

وتسود أستراليا الثقافة الأوربية والأمريكية فلدينا العديد من المسارح والمتاحف ودور الفنون والملاهي مثل ما تجدها في أية عاصمة أوروبية أخرى، ولدينا العديد مس دور النشر والتي تتمتع بالحرية التامة في نشر ما تشاء نشره.

التعريف بأعمال الحدود

تبدأ مشاكلنا في أعمال الحدود بمايلي:

١ ـ تتكون بلادنا من جزيرة كبيرة متسعة مما يجعل حدودنا الساحلية

أطول من أية دولة أخرى اذ يحدنا المحيط من الاتجاهات الأربعة وليس لأستراليا حدود برية مع أية دولة أخرى.

٢ ـ مازالت الهجرة الى أستراليا مفتوحة مما يجعل أكثر من مليون شخص يصلون الى مطاراتنا وموانئنا بقصد الهجرة أو الزيارة سنويا، ويبقى الكثير من هؤلاء الزوار في البلاد بصفة غير مشروعة.

٣ ـ نظراً لازدهار تجارة المخدرات في جنوب شرق آسيا فقد أصبح السوق الاسترالي جذابا للغاية لهؤلاء المهربين وتجار السموم

٤ ـ نظراً لموقع أستراليا التجاري في جنوب شرق آسيا يصل الى موانئنا آلاف من الطائرات والسفن ومن عليها من تجار وبحارة بقصد الشحن والابحار مع الشركات الأسترالية والأوروبية المتمركزة في مدننا

وتقع مسئولية مراقبة الحدود على عاتق الحكومة الفيدرالية أو الكومنولث المسئولة عن حراسة الشواطىء ومراقبة السواحل والمطارات والموانىء، وبالاضافة الى هذه الواجبات الرئيسية التي تقوم بها السلطات الفيدرالية تقوم حكومة الولايات كل في نطاق اختصاصها بمعاونة رجال الحدود الفيدراليين خصوصا في المناطق النائية حيث تكون تشكيلاتهم خفيفة ومتباعدة ولذا فنعتبر التعاون بين رجال الحكومة الفيدرالية ورجال حكومة الولايات أمراً بالغ الأهمية ولا مفر منه

والآن: ما هي قوات الحدود الأسترالية؟ وما أعمالها؟

يختلف نظام الحدود في أستراليا عن معظم الأنظمة في الدول العربية وان كان يشبه الى حد كبير دور رجال الحدود في الجزر البريطانية فليس لدينا قوات حدود مخصصة للدوريات البرية كما هو معمول به في الولايات المتحدة الأمريكية مثلا والمعروفة باسم حرس الحدود Border Patrol وذلك لعدم حاجتنا لمثل هذه الدوريات نظرا لاتساع حدودنا التي لا يزال غالبها خاليا من السكان، فنحن نعتمد في دورياتنا البرية على رجال الشرطة المحليين الذين يعملون تحت اشراف سلطات الولايات في المدن والمناطق المسكونة وذلك بالتعاون مع ضباط حرس الجمارك وضباط الهجرة والجوازات التابعين للحكومة الفيدرالية، فطبيعة بلادنا في غالبها صحراوية قاسية وتجعل تسلل الأفراد من منافذ ساحلية بعيدةعن المدن والقرى المسكونة أمراً بالغ الصعوبة، وحتى اذا تمكن هؤلاء المتسللون عبور المحيط والرسو على سواحلنا بدون اكتشافهم بواسطة دوريات خفر السواحل التابعة للقوات المسلحة فان احتمال عبورهم لمنطقة الصحاري والجبال الساحلية ووصولهم سالمين الى منطقة المدن والقرى المسكونة بداخل البلاد أمراً بعيد الاحتمال.

وحتى ان تمكنوا من ذلك فسيقعون فريسة لمراقبة رجال الهجرة ولأفراد دوريات الشرطة والمباحث المنتشرين والمكلفين بالبحث وضبط المتسللين غير الشرعيين وتقديمهم للمحاكمة.

ولذا فسيشمل البحث بصفة رئيسية:

١ - دور رجال حرس الجمارك.

٢ ـ دور ضباط الهجرة والجوازات.
٣ ـ دور ضباط مصلحة الصحة العامة
٤ ـ دور ضباط خفر السواحل.
٥ ـ دور ضباط الشرطة الفيدرالية

دور رجال حرس الجمارك الأسترالية

يتبع حرس الجمارك في بلادنا الحكومة الفيدرالية ومركزهم العاصمة كانبرا، وتقوم الحكومة الفيدرالية بتعيينهم وتدريبهم وتوزيعهم على موانىء الدولة، كما تقوم بنقلهم من موقع لآخر حسب الحاجة الى خدماتهم.

ووظيفة ضباط الجمارك الاستراليين مشابهة لما يقوم به زملاؤهم في كافة أنحاء العالم، ونحن نعتبرهم عنوانا مشرفا لبلادنا حيث انهم اول من يقابل الزائرين والمسئولين عند تنفيذ قوانين الدولة التجارية والاقتصادية والزراعية والمالية بالاضافة الى مسئولية منع دخول الممنوعات والمهربات والمخدرات.

فرجال حرس الجمارك هم خط الدفاع الأول في عمليات مراقبة الحدود في أستراليا ويقومون بتنفيذ هذه الواجبات:

١ ـ السيطرة على حركة الدخول الى البلاد ومراجعة أوراق كل من يصل الى موانئنا أو مطاراتنا للتأكد من شرعيته وشرعية ما يحمله من أمتعة

٢ ـ حماية مصالح الدولة الاقتصادية بتحصيل الرسوم والضرائب الجمركية الواجبة على كل من يدخل الى البلاد، وعليهم تنفيذ قوانين البلاد الخاصة بمنع دخول بعض المنتجات وتحديد كمية المسموح دخوله من مستوردات وذلك بقصد حماية الصناعات المحلية ويشمل ذلك على سبيل المثال دخول السيارات وقطع الغيار أو بعض المنتجات الزراعية مثل الزبد والجبن.

٣ ـ إجراء التحريات اللازمة وجمع المعلومات واستجواب الأفراد بقصد اكتشاف أية عمليات للتهريب عبر الخط الجمركي ولهم في ذلك سلطات مماثلة تماما لسلطات رجال الشرطة الفيدرالية.

٤ ـ حجز الأفراد أو السلع والمستوردات في دائرة الجمرك واتخاذ اللازم قضائيا نحو التصرف فيها طبقا للقانون، وفي حالة عدم وجود أصحاب لتلك السلع يصير بيعها بالمزاد العلني وتورد قيمتها لصالح الدولة.

٥ ـ جمع الضرائب على السفن الصغيرة واللنشات التي يستعملها الكثير من المغامرين الذين يصلون الى شواطئنا كل يوم، وفي حالة عجز أصحاب هذه اللنشات عن تسديد الرسوم يقوم رجال الجمارك بحجز هذه القوارب حتى يتم تسديد الرسوم وترحيل أصحابها الى بلادهم.

دور ضباط الهجرة والجوازات

كما شرحت فيما يتعلق بدور حرس الجمارك يقوم ضباط الهجرة والجوازات التابعين للحكومة الفيدرالية والموزعين على جميع المطارات

والموانىء الدولية في استراليا بتنفيذ قوانين الهجرة ومراقبة حركة المسافرين من والى استراليا

ويواجه ضباط الهجرة الاستراليون مشكلة كبيرة في السيطرة على الأجانب الموجودين في بلادنا، فنحن دولة مفتوحة ونسمح لمن يشاء بالدخول بقصد السياحة أو زيارة الأقارب والأصدقاء ويمنح الداخل عادة تأشيرة للبقاء ما بين شهر وستة أشهر، ولكنا نلاحظ دائما ان الكثير منهم يبقون في البلاد بعد انتهاء مدة زيارتهم الشرعية ويتمتعون بالوظائف الخالية ويمكثون في البلاد بدون أوراق رسمية، وما يأتي وصف لأهم الأعمال والمشاكل التي يواجهها رجال الهجرة

أولاً يعتمد ضباط الهجرة الاستراليين في مراقبة هؤلاء الأفراد على نظام الكمبيوتر المركزي والذي يخطر المسئولين فور انتهاء مدة اقامة أي زائر كما يشير الكمبيوتر عما ان كان صاحب الاقامة قد ترك البلاد أو مازال باقيا بها، وعندئذ يقوم رجال المباحث الملحقون بخدمة ادارة الهجرة الفيدرالية بتعقب الشخص المذكور والسؤال عنه لدى أقربائه وأصدقائه وإصدار الأمر بضبطه وتقديمه للمحاكمة لمخالفته قوانين الهجرة.

ثانياً وبالاضافة الى أن استخدام نظام الكمبيوتر المركزي يقوم رجال الهجرة بالتركيز على الشركات والمصانع في أستراليا والمطاعم والمحلات العامة التي تسمح باستخدام الأجانب غير الشرعيين وضبط من يتواجد منهم بهذه الأماكن وتقديمهم للمحاكمة.

ثالثاً ومشكلة أخرى هامة تواجه رجال الهجرة والجوازات في أستراليا هي تعاطف الحكومة مع مشكلة اللاجئين من مناطق العالم وبلاد جنوب شرق آسيا على وجه الخصوص، وعلى سبيل المثال فتحت الدولة أبوابها الى اللاجئين من فيتنام بعد انتهاء الحرب في بلادهم

ونتيجة لهذا ترك الآلاف من الفيتناميين بلادهم في قوارب صغيرة، وكما تعرفون غرق منهم الكثير ووقع كثير منهم ضحايا لقراصنة البحر وقبل الباقون الايداع في ملاجىء الأمم المتحدة في أستراليا، وقد استغلت بعض الجنسيات الأخرى في المنطقة تعاطف أستراليا مع اللاجئين الفيتناميين وقاموا بالرحيل من بلادهم كالصينيين والتايلانديين طالبين الهجرة الى أستراليا ولكنهم لم يقبلوا نظرا لعدم مقابلتهم لمعايير الهجرة وقام رجال الهجرة بجمعهم وترحيلهم الى بلادهم كما قاموا بمصادرة القوارب التي حضروا عليها خشية اعادة استخدامها وعودتهم مرة ثانية

رابعاً ويواجه رجال الهجرة والجوازات مشكلة أخرى بالنسبة للقادمين الى مطاراتنا بدون الحصول على تأشيرة دخول قانونية، وكمثال على ذلك وصلت طائرة هندية الى مطار سيدني تحمل أكثر من ٤٠ أفغانيا بدون أية وثائق أو تأشيرات دخول، وقد تبين أن شركة الطيران الأجنبية التي نقلتهم قد حصلت منهم مبالغ طائلة مقابل تسفيرهم الى أستراليا ومع ذلك خدعتهم وتخلت عنهم فور وصولهم

خامساً إجراءات رجال الهجرة الفيدراليين لمنع تواجد المجرمين وذوي السوابق في أستراليا وهو ما اعتبره أهم واجب يقوم به الحدود في أية دولة ويتم ذلك عن طريقين

١ ـ منع المعروفين منهم من الحصول على تأشيرات بالدخول من سفاراتنا وقنصلياتنا في الخارج.

٢ ـ ضبط الموجودين منهم في أستراليا (ونسميهم الأشخاص غير المرغوب فيهم) وترحيلهم وبشرط عدم عودتهم مرة أخرى، ففي القانون الفيدرالي يعد المطرودون من أستراليا لمخالفتهم قوانين الهجرة أو الاقامة مجرمين مدانين وتعتبر محاولتهم للعودة جريمة جديدة يعاقب عليها مرة ثانية، ويتم القبض على هؤلاء الذين يحاولون العودة عن طريق الموانىء والمطارات حيث يعطي الكمبيوتر الاشارة لرجال الهجرة والجوازات اذا ظهر اسمه على احدى قوائم القادمين.

دور ضباط الصحة العامة

ويتبع هؤلاء الحكومة الفيدرالية ويختصون بالعمل في الموانىء والمطارات لمراقبة ومنع عدوى المواطنين نتيجة دخول افراد مرضى أو حاملين للأمراض كذلك منع عدوى الثروات الزراعية والحيوانية عن طريق ادخال نباتات معدية او حيوانات أو طيور مريضة

ويقوم ضباط الصحة العامة بواجباتهم في المجالات التالية

أ ـ يقوم ضباط الصحة العامة برش الطائرات والسفن الدولية القادمة

من أماكن معدية بمحاليل وقائية قبل التعامل معها في المطارات والموانىء.

ب ـ يلزم ضباط الصحة العامة الأفراد القادمين من أماكن معدية بضرورة ابراز شهادات صحية تثبت تلقيحهم ضد الأمراض المنتشرة في بلادهم، وأهمها الملاريا والتيفوئيد والتيفوس، وفي حال وصول افراد من تلك الأماكن بدون سبق تلقيحهم يتم التحفظ عليهم في مراكز صحية بحيث يمنعون من الاختلاط بالسكان أو بالمسئولين لفترة معينة لحين التأكد من سلامتهم ولياقتهم لدخول البلاد صحيا.

جـ ـ يقوم ضباط الصحة العامة بمعاينة كافة انواع الأطعمة أو المعلبات المصدرة الى استراليا أو قد يحملها بعض المسافرين ويصدر هؤلاء الضباط قرارهم بدخول أو بمنع دخول بعض هذه الأطعمة اذا كانت هناك شبهة في مخالفتها لقوانين الصحة الغذائية.

د ـ يقوم ضباط الصحة العامة بتنفيذ قوانين الدولة لحماية الطيور في أستراليا وبناء على ذلك يحظر ضباط الصحة العامة دخول أية طيور حية الى أستراليا بدون استثناء، كما يمنع ضباط الصحة العامة دخول أية حيوانات حية الا بمقتضى قرار استيراد صادر عن وزارة الثروة الحيوانية الفيدرالية.

وحتى مع وجود هذا التصريح يقوم هؤلاء الضباط بمعاينة الحيوانات والتحفظ عليها لفترة معينة قبل السماح لاصحابها بادخالها الى البلاد.

دور ضباط خفر السواحل

لأستراليا قوة صغيرة لخفر السواحل تتبع السلاح البحري الأسترالي وهي بالطبع قوة فيدرالية ولكنها تعتمد اعتمادا كبيرا على نقط مراقبة اهلية موزعة في مواقع معينة من الساحل ومزودة بأجهزة رادار لاخطار مصلحة خفر السواحل عند ملاحظة اية عملية تهريب أو تسلل عبر الساحل، وفي هذا المجال يعتبر الاعتماد على نقط المراقبة الأهلية ميزة فردية لقوة خفر السواحل الاسترالية

ويحدد سلاح خفر السواحل مواقع هذه النقاط الأهلية التي تقع غالبا بالقرب من منافذ طبيعية أو خلجان ساحلية، كما يقوم السلاح بتدريب الأفراد الذين يقومون بهذه الخدمة على طرق المراقبة والملاحظة واستخدام أجهزة الرؤية والراديو كما يقوم ضباط السلاح بزيارة هذه النقاط من آن الى آخر لتشجيع هؤلاء المتطوعين وتزويدهم بالمعدات اللازمة، وقد لاحظنا من تجاربنا نجاح هذه الوسيلة في مراقبة مهربي المخدرات والمتسللين والقراصنة الذين يحاولون الدخول الى البلاد عن طريق هذه المنافذ الطبيعية.

كما يقوم سلاح خفر السواحل بحراسة السواحل الأسترالية المجاورة للموانىء وشواطىء الاستحمام ومواقع النزهة ومواقف اللنشات، وكما سبق ان ذكرت ليس في استطاعة قوة خفر السواحل الأسترالية (وليس في خططها) مراقبة كافة سواحل القارة على طول شواطئها، ففي المناطق البعيدة كما سبق ان ذكرت يصير الاعتماد على نقط الملاحظة والاتصال الأهلية

ولكن ما دور قوة خفر السواحل اذا أخطرتهم إحدى نقط المراقبة بوجود مهربين أو متسللين؟

يقوم سلاح خفر السواحل في هذه الظروف بسرعة الانتقال لموقع التسلل مستخدمين في ذلك طائرات صغيرة يمكنها الهبوط على الأرض الصحراوية بدون الحاجة الى ممرات للهبوط، كما تساهم في مثل هذه الحالات وحدات من القوات الجوية والقوات البرية القريبة بالاضافة الى قوات شرطة الولاية التي وقع على ساحلها محاولة التسلل

كما يقوم رجال خفر السواحل في أستراليا بحماية مناطق الصيد الاسترالية طبقا للقانون الدولي وذلك في اطار ٣٥٠ كيلومترا بحريا من الساحل وطبقا لتعليمات تشغيل قوة خفر السواحل الفيدرالية تقوم سفن السلاح بمراقبة ومطاردة سفن الصيد غير المسموح لها بالصيد في المياه الأسترالية

وعند اللزوم تقوم سفن خفر السواحل باعتراض تلك السفن وايقافها وتفتيشها ومصاحبتها الى الموانىء الأسترالية حيث يقدم بحارتها للمحاكمة لانتهاك حرمة مياه الصيد الأسترالية طبقا لقوانين البحار والمعاهدات الدولية، واذا صدر الحكم ضد هؤلاء المعترضين فغالبا ما يصاحب ذلك مصادرة المركب والمعدات التي على سطحه وبيعها بالمزاد العلني.

دور ضباط الشرطة الفيدرالية

وغني عن البيان ان الواجبات التي يقوم بها ضباط حرس الجمارك وضباط الهجرة والجوازات وضباط الصحة العامة وضباط

خفر السواحل لا تتم بمعزل عن قوات الشرطة الفيدرالية المنتشرة في كافة المناطق الست.

تختص الشرطة الفيدرالية في أستراليا بمهمة تنفيذ القوانين الفيدرالية والمحافظة على أرواح وأموال كافة المواطنين الأستراليين أينما وجدوا وعليهم دائما مساعدة ضباط الجمارك والهجرة والصحة وخفر السواحل في تأدية واجباتهم

وفي إطار تقديم المساعدات لهذه المصالح تشترك الشرطة الفيدرالية معهم في.

١ ـ القبض على المجرمين والمخالفين لقوانين البلاد في المطارات والموانىء والتحقيق معهم وجمع الأدلة ضدهم وتقديم الشهادة في المحاكم الفيدرالية.

٢ ـ تولى التحقيق في حوادث التهريب أو التسلل غير المشروع عبر الحدود والتي يقوم بضبطها رجال خفر السواحل وأفراد نقط المراقبة الأهلية

٣ ـ المساعدة في التحقيقات التي يقوم بها رجال الجمارك عند ضبط مهربات أو ممنوعات مخالفة لقوانين الحكومة الفيدرالية

٤ ـ المساعدة في ضبط الأجانب المتواجدين في البلاد بطرق غير مشروعة والتفتيش على الشركات والمصانع واماكن العمالة التي قد يتواجدون فيها.

٥ ـ المساعدة المباشرة في حالات تهريب المخدرات والقيام بعمليات التحري والاتصالات وجمع المعلومات عن المهربين ومؤامراتهم في

تهريب المواد الممنوعة الى البلاد، وتقوم الشرطة الفيدرالية في هذا المجال بالحاق بعض أفرادها في السفارات الاسترالية الموجودة بالدول المجاورة خصوصا المعروف عنها تصدير مخدرات الى القارة الأسترالية، ويرسل هؤلاء الضباط تقاريرهم الى سلطات الشرطة المركزية في كانبرا التي تقوم بدورها بإخطار سلطات الجمارك والهجرة والمسئولين بالمطارات والموانىء.

وتقوم الشرطة الفيدرالية أيضا بجمع المعلومات عن نشاطات جماعات المافيا الموجودة في أستراليا ومراقبة اتصالاتها بمصادرها في الدول الأخرى، وتوجد لدينا معلومات عن زيادة نشاطات هذه المجموعات في الأراضي الأسترالية مؤخراً، وعلى سبيل المثال تم ضبط بعض هؤلاء الأفراد يحاولون ادخال كميات كبيرة من المخدرات الى البلاد مستخدمين في ذلك طائرات صغيرة هبطت على سواحلنا البعيدة كما تم ضبط بعضهم يقومون بتصدير كميات كبيرة من الطيور الأسترالية النادرة والمحظور صيدها أو تصديرها

كما تعنى وحدة مراقبة المافيا في الشرطة الفيدرالية بمراقبة عمليات تحويل النقد الأجنبي في البنوك الوطنية والأجنبية المصرح لها بالعمل في أستراليا.

وأخيراً تقوم الشرطة الفيدرالية بالاضافة للاشراف على تنفيذ قوانين الدولة والخاصة بمنع التلاعب أو المغالطة في مواصفات المنتجات المصنعة في أستراليا وذلك حرصا من الحكومة على الابقاء على سمعة المنتجات الزراعية والصناعية الأسترالية وتعزيز ثقة العالم الخارجي في جودة صادراتنا وسمعتنا التجارية.